الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة الداخلية و اللامركزية

رابطة العمد الموريتانيين

مؤتمر العمد الموريتانيين

المنظم في قصر المؤتمرات بانواكشوط من 15 إلى 17 يونيو

التقرير العام

الفهرس

1. ملخص وتوصيات مؤتمر العمد 3

2.الملحقات : 1. التقارير النهائية للورشات..... 11

1.1.2. تقرير ورشة الجوانب المؤسسية والقانونية..... 12

2.1.2.تقرير ورشة التنمية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المحلية 21

3.1.2.تقرير ورشة الجباية والمالية المحلية 27

2.الملحقات : 2 .الخطابات..... 34

1.2.2.خطاب فخامة رئيس الجمهورية 35

2.2.2.خطاب الافتتاح لرئيس رابطة العمد الموريتانيين..... 37

3.2.2.خطاب الاختتام لرئيس رابطة العمد الموريتانيين..... 39

4.2.2.خطاب الافتتاح لمعالي وزير الداخلية واللامركزية 41

5.2.2.خطاب الاختتام لمعالي وزير الداخلية واللامركزية 45

3.ملتمس تأييد..... 46

1. ملخص وتوصيات مؤتمر العمد

إنعقد المؤتمر السادس للعمد الموريتانيين تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز في قصر المؤتمرات بانواكشوط من 15 إلى 17 يونيو 2015.

و كان شعار المؤتمر: **اللامركزية في خدمة التنمية المستدامة**

و قد جرى حفل الافتتاح بحضور رؤساء الغرف البرلمانية و زعيم المعارضة الديمقراطية وأعضاء الحكومة و رؤساء البعثات الدبلوماسية و ممثلي المنظمات الدولية والولاة وجمع غفير من المدعوين من ضمنهم مسؤولوا الإدارات العمومية ذات الصلة بصلاحيات الجماعات الإقليمية والكثير من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات أخرى.

تميز اليوم الأول من هذه التظاهرة بعد تلاوة آيات من الذكر الحكيم بخطاب هام لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز أكد فيه: (أن اللامركزية تشكل رافعة أساسية للتنمية المحلية) داعيا العمد إلى مضاعفة الجهود من أجل الرفع من مستوى الخدمات لصالح المواطنين ترسيخا لقيم العدالة الاجتماعية و المساواة في ظل الأمن و الاستقرار الذي تنعم به البلاد. و أكد فخامته دعمه الكامل لترسيخ اللامركزية و التنمية المحلية و أن الحكومة ستدرس بعناية ما ينبثق عن هذا المؤتمر من توصيات.

وقبل ذلك القى السيد الشيخ ولد بايه رئيس رابطة العمد الموريتانيين كلمة ترحيبية استعرض فيها واقع الجماعات الإقليمية بصفتها عونا للسلطات العمومية في إطار تنفيذ السياسات العمومية و كونها ممثلا متميزا للمنتخبين المحليين

ثم القى وزير الداخلية واللامركزية السيد محمد ولد أحمد سالم ولد محمد راره خطابا ذكر فيه بالمكانة المحورية للامركزية في المشروع المجتمعي لرئيس الجمهورية، كما استعرض حصيلة شاملة للسياسات الوطنية في مجال اللامركزية ودعم البلديات مُعدِدا ما تم إنجازه على المستوى السياسي والمؤسسي بعد مصادقة الحكومة سنة 2010 على إعلان السياسة الوطنية في مجال اللامركزية والتنمية المحلية.

وتميزت الجلسة الثانية باستماع المؤتمرين إلى عروض قدمها السادة وزراء الشؤون الاقتصادية والتنمية و المالية و المياه و الصرف الصحي و الصحة والتهذيب الوطني و السيدة مفوضة حقوق الإنسان و السيد مفوض الأمن الغذائي و السيد الإداري المدير العام للوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.

و قد ثمن أعضاء الحكومة فرصة اللقاء بالمنتخبين المحليين و التوجه إليهم باستعراض السياسات القطاعية التي تنفذها الحكومة ،وتناولت عروضهم السياسات القطاعية و صلتها بالمجموعات الإقليمية.

و تم تخصيص اليوم الثاني من المؤتمر لأشغال الورشات بغية تعميق وإثراء النقاش حول القضايا التي من شأنها ترقية وتعزيز الإصلاحات في مجال اللامركزية وتوسيع دور الجماعات الإقليمية تمشيا مع السياسات العامة للدولة الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد توزع المؤتمرون على ثلاث ورشات هي :

- ورشة 1 : الجوانب المؤسسية والقانونية الخاصة بالبلديات؛
- ورشة 2 : التنمية المحلية، التخطيط والتنمية الاقتصادية المحلية
- ورشة 3 : المالية المحلية، الجباية، التحويلات المالية والتحكم في الأشغال البلدية؛

<u>الورشة 1: الجوانب المؤسسية والقانونية</u>

استمع المؤتمرون إلى عرض مفصل حول موضوع الورشة . وبعد نقاش معمق للمحاور المتعلقة بالإشكالية المطروحة، تم التقدم بمقترحات مهمة تمحورت حول النقاط التالية:

- البلديات و الخدمات العمومية؛
- صلاحيات البلديات في مجال العمران و التنمية الاقتصادية المحلية ؛
- اللامحورية(اللاتركيز) واستخدام المصالح الفنية اللاممركزة من طرف البلديات؛
- المنظومة الجهوية؛
- عصرنة وتبسيط ممارسة الوصاية؛
- النظام الخاص بالعمد والمنتخبين؛
- تعديل الإطار القانوني للبلديات؛
- الإجراءات الإدارية و الفنية لإستخدام الموارد المالية؛
- البينبلدية؛
- وضعية رابطة العمد الموريتانيين

بعد نقاش معمق لهذه المحاور صادق المؤتمرون على جملة من التوصيات من أهمها:

- إشراك البلديات أكثر في التخطيط والتنفيذ وتسيير الخدمات الحضرية ذات الأولوية في إطار كل اتفاقية مع الدولة أو مع الفاعلين في التنمية المحلية؛
- تعزيز قدرات البلديات للتكفل التام بالتسيير المباشر للخدمات العمومية أو تفويضها؛
- وضع إطار للإرشاد والتنسيق البلدي بين مختلف المتدخلين من أجل تحسين الخدمات الموفرة للمواطنين؛
- اشراك البلديات في سلطة التسيير العقاري للمجال الترابي البلدي و الشروع في تخطيط عمراني، و توسيع صلاحيات البلدية لتشمل النشاطات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية على مستوى المجال الترابي البلدي؛
- ضمان حضور مصالح الدولة على المستوى الإقليمي وفي علاقة مباشرة مع التجمعات المحلية مع تزويد المصالح غير الممركزة للدولة بالوسائل التي تمكنها من أداء مهمتها في دعم البلديات؛
- وضع إطار قانوني لاستخدام المصالح غير الممركزة للدولة من طرف البلديات؛
- منح الولايات صفة التجمعات للوصول إلي تمثيل جديد للسكان على مستوى الولاية وبالذات عبر مجلس جهوي من المنتخبين؛
- خلق فضاء لقيادة وتنسيق مختلف السياسات التنموية تمثل فيه التجمعات المحلية بقدر كاف؛
- تخفيف الوصاية بتأطير الرقابة القبْلية والتوجه نحو رقابة قانونية
- خلق إطار ملائم لوضع العمدة بمنحه المزايا المادية الضرورية لأداء مهمته على غرار المنتخبين الآخرين بما في ذلك توسيع التغطية الطبية لتشمل المنتخبين المحليين، وإعادة صفة ضابط الشرطة القضائية وضابط الحالة المدنية للعمدة والتسريع في اعتماد مدونة التجمعات الإقليمية؛
- تمكين البلديات من الإسهام في استيعاب التمويلات الموجهة للتنمية المحلية وللامركزية؛
- إدخال التعديلات الضرورية على قانون الصفقات العمومية لتسهيل استخدام الموارد المالية المبرمجة للتنمية من طرف البلديات وعلى الخصوص برفع عتبة صلاحيات اللجان الداخلية للمشتريات البلدية CIAC ومراجعة وضع الصفقات الخاصة بالبلديات؛
- حث البلديات على تنفيذ مشاريع مشترك؛

- وضع إطار قانوني ومالي مشجع للتعاون بين البلديات؛
- تشجيع التعاون الدولي في مجال اللامركزية؛
- تمكين رابطة العمد الموريتانيين من لعب دورها كاملا والقيام بمهمتها في المساعدة والدعم لصالح البلديات وإسماع صوتها للحكومة وللمتدخلين الآخرين؛
- تزويد رابطة العمد الموريتانيين بالموارد البشرية والمالية الكفيلة بتمكينها من أداء مهامها فعليا.

الورشة 2: <u>التنمية المحلية</u>

بعد نقاش معمق حول الجوانب المتعلقة بالموضوع، تم التقدم بمقترحات مهمة تمحورت حول ترقية الإستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية من أجل وجود إدارة محلية فعالة، ومشاركة فعلية للمواطنين في تسيير شؤونهم الخاصة وخلق قيمة مضافة فيما يتعلق بتحقيق الرخاء للمواطنين.

وباختصار فإن الخطوط الأساسية التي ارتأى المؤتمرون وضعها لمواجهة الإكراهات والاستفادة من الفرص المتاحة في سياق التخطيط لتنمية محلية مستدامة هي:

❖ **<u>في مجال الحكامة والتنظيم الإقليمي والتخطيط والسياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وجدوائية العون :</u>**

- خلق هيئة إقليمية جهوية ذات صلاحيات واسعة تعني بتخطيط و تنسيق و الرقابة على مختلف البرامج و الخطط على مستوي الولاية؛
- دعم التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية من أجل تنسيق أفضل مع الاستراتيجيات الوطنية وطبق أولويات البرامج الجهوية لمحاربة الفقر؛

- إنشاء منظومة لتنسيق التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى الوطني وتسهيل ربط السياسات والاستراتيجيات الوطنية وتجسيدها على المستوى الإقليمي (مشاركة الوزارات المعنية وممثلي الولاة والحكام والعمد والفاعلين الاستراتيجيين من القطاع الخاص)؛
- إنشاء منظومة لتنسيق البرامج المتعلقة بالزراعة وتنمية الحيوانية؛
- إنشاء إطار قانوني للبينبلدية ووضع منهجية عملية تمكن من خلق مبادرات نموذجية ملموسة ورائدة في هذا المجال؛

- التكوين على كل المستويات (الوطني والجهوي والمقاطعي والبلدي) لصالح الهيئات العمومية والخصوصية من أجل التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية وإنجاز أعمال منسقة؛
- دعم التفكير بشأن الاستصلاح الترابي الوطني.

❖ **في مجال هيكلة الاقتصاد والأعمال والمؤهلات الإقليمية والتشغيل**

- دعم التنوع على مستوى القاعدة الإنتاجية وتعزيز تنافسية النظام الإنتاجي؛
- دعم جمع المعومات والتحليل وتدعيم الشعب في القطاعات ذات المؤهلات الاجتماعية والاقتصادية العالية (صيد الأسماك والزراعة وتنمية الماشية ومشتقات هذه القطاعات الخ...) على المستوى الإقليمي؛
- التحسيس والتكوين من أجل نشر ثقافة الأعمال والتعاونيات؛
- دعم تحسين وإقامة البنى التحتية المساعدة في النمو؛
- دعم البحث التطبيقي لتنويع الإنتاج ورفع الإنتاجية؛
- دعم تعزيز وإنشاء الخدمات المالية كالقروض الصغيرة وأموال التداول والتناوب حسب حاجات الشعب المصنفة ضمن الأولويات؛
- مساعدة السكان المحتاجين لتسهيل دمجهم في الاقتصاد عن طريق برامج الدمج المهني.

الورشة 3 : المالية المحلية، تعبئة الموارد وسلطة الإشراف البلدي

تمحور العرض المقدم حول إشكالية المصادر المالية بصفتها أداة لا غنى عنها في سبيل تحقيق النتائج المرجوة من اللامركزية في ظل شبه انعدام هذه الموارد بالنسبة لمعظم البلديات. وفي هذا الإطار تمت المصادقة من طرف المؤتمرين على وثيقة تتضمن مقترحات جوهرية وواقعية تتلخص فيما يلي:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تعبئة أفضل لمصادر الجماعات الإقليمية؛
- تعزيز قدرة البلديات على التحكم في الأشغال البلدية؛
- زيادة مساهمات الدولة موازاة مع الصلاحيات التي تم تحويلها للبلديات ؛
- ولوج البلديات إلى الاقتراض لتمويل الاستثمارات المحلية؛
- ترقية التعاون في مجال اللامركزية لضمان تمويل إضافي للجماعات الإقليمية؛

- انشاء وزارة للتجمعات الإقليمية لدعم اللامركزية المالية ؛
- تحسين قدرات المنتخبين ووكلاء الجماعات الإقليمية؛
- تعزيز قدرات الجماعات الإقليمية بخصوص الاستصلاح الترابي؛
- مراجعة النصوص المنشئة للجنة الصفقات المحلية من أجل تسهيل الإجراءات والأخذ بعين الإعتبار وضعية البلديات، مع رفع سقف الصفقات المحلية لتمكين البلديات من استخدام أفضل لمواردها المالية.
- دعم الشراكة مع المصالح الجبائية الوطنية من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهها البلديات في مجال الضرائب؛
- إكمال الدراسات حول إصلاح وتوزيع وإعداد طرق تحديد المبلغ الإجمالي للصندوق الجهوي للتنمية عن طريق القانون.

ويمكن الرجوع بشيئ من التفصيل للنقاط الواردة في هذه الورقة التلخيصية من خلال مراجعة المستندات المرفقة بالتقرير العام للمؤتمر الذي يحوي جميع التقارير و الملحقات التي تم اعدادها في هذا المؤتمر.

تشكل هذه النقاط إسهاما من مؤتمر العمد الموريتانيين بهدف إطلاق تشاور موسع بين الدولة والبلديات من خلال رابطة العمد بغية إعداد خارطة طريق تتعلق بترسيخ الإصلاحات في مجال اللامركزية وتعزيز وسائل ودور الجماعات الإقليمية خدمة للتنمية بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

وخلال أشغال الورشات تمت المصادقة بالإجماع على المحاور الكبرى التالية التي يشكل تبنيها أولوية قصوى بالنسبة للمؤتمر:

1. المصادقة في أقرب الآجال على مشروع مدونة الجماعات الإقليمية بغية جعل واقع الجماعات الإقليمية أكثر تلاؤما مع التحولات المهمة والتقدم الذي تحقق في بلادنا خلال السنوات الأخيرة في مجالات ترقية الديمقراطية وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانجاز البنى التحتية القاعدية؛
2. انشاء وزارة للجماعات الإقليمية تُعنى بحل الإشكاليات المرتبطة باللامركزية والتنمية المحلية؛

3. إعطاء قيمة أكبر لوظيفة المنتخب من خلال إقرار النظام الخاص للعمد بوصفهم رمز تمثيل للمواطن وعلى سبيل المثال الأخذ بالموقع البروتوكولي الحقيقي للعمدة كمضيف أول أثناء الزيارات الرسمية. وفي انتظار ذلك يرجى توجيه تعميم إلى جميع السلطات السياسية والإدارية والأمنية لإعطاء مزيد من التقدير والاحترام المستحق من طرف الممثلين الشرعيين للمواطنين؛
4. انشاء هيئة دائمة لتقييم وتعزيز قدرات عمال الجماعات الإقليمية؛
5. وضع آلية مستديمة لتمويل استثمارات الجماعات الإقليمية؛
6. منح رابطة العمد الموريتانيين صفة رابطة ذات نفع عمومي وتعزيز دورها كهيئة استشارية للجماعات الإقليمية تبدي رأيها للحكومة حول الإصلاحات والسياسات في هذا المضمار.

طيلة أيام المؤتمر أبدى المشاركون إعجابهم بالمواضيع التي تمت إثارتها و مستوى المداخلات بالإضافة إلى نوعية الوثائق التي تم إعدادها.

كما تميزت أعمالهم بمستوى فائق من الجدية و المسؤولية ساهمت فيه بصفة معتبرة جهود مكتب الرابطة و المصالح المعنية بوزارة الداخلية و اللامركزية من حيث الإعداد و التنظيم.

و أخيرا ارتاح العمد لروح التفاؤل التي خرجوا بها من هذا المؤتمر و المنبثقة من العناية الرفيعة و الإرادة القوية لدى فخامة رئيس الجمهورية في التعاطي مع توصياتهم سبيلا إلى تعزيز اللامركزية و التنمية المحلية و حرصوا على أن يضمنو ا ذلك في ملتمس شكر و امتنان و تقدير.

2.الملحقات : 1. التقارير النهائية للورشات

1.1.2. تقرير ورشة الجوانب المؤسسية والقانونية

المحور 1 : البلديات والخدمات العمومية

عرض الأسباب

إن مشاركة البلديات في تسيير الخدمات العمومية الحضرية تكتسي أهمية قصوى. فمستقبل اللامركزية يرتبط إلي حد كبير بتمكين البلديات من التكفل أكثر بالخدمات العمومية الحضرية، بصفة مباشرة أو عن طريق التفويض إلى جهة خصوصية؛ فتلبية حاجات المواطنين في مجال الخدمات الحضرية ضرورية لجعل السكان يدعمون استدامة النظام البلدي.

الأهداف

- إشراك البلديات أكثر في التخطيط والتنفيذ وتسيير الخدمات الحضرية ذات الأولوية في إطار كل اتفاقية مع الدولة أو مع الفاعلين في التنمية المحلية؛
- تعزيز قدرات البلديات للتكفل التام بالتسيير المباشر للخدمات العمومية أو تفويضها؛
- وضع إطار للتنسيق البلدي للإرشاد والتنسيق بين مختلف المتدخلين من أجل تحسين الخدمات الموفرة للمواطنين.

الإجراءات المقترحة

- اكتتاب وتكوين طاقم فني لصالح البلديات خاصة عواصم الولايات والمقاطعات؛ فهذه الفئة من العمال المكلفة بالتأطير يقل وجودها ضمن العمال البلديين؛
- إنشاء وكالات تقنية لمساعدة البلديات تكون متوفرة على الخبرة اللازمة وبإمكانها التدخل لصالح البلديات في المدن الكبيرة والمتوسطة (إعداد مخططات الشبكات، إعداد الملفات الفنية، اقتراح المشاريع، إعداد الشروع في التخطيط الحضري...)؛
- وضع برامج وطنية من أجل مساعدة وتحفيز البلديات لإنجاز الخدمات الحضرية ذات الأولوية كجمع النفايات المنزلية والعناية بالطرق البلدية والصرف الصحي؛
- إقامة علاقات شراكة بين البلديات ومصالح الدولة أو الهيئات العمومية التي تسير الخدمات الحضرية؛

- إشراك البلديات في تسيير الخدمات العمومية التي تتكفل بها جهات أخرى وذلك فيما يخص اتخاذ الإجراءات كإلزامية الأخذ برأي البلدية بشأن تدخل مصالح الدولة أو الهيئات العمومية في المجال الترابي البلدي وتمثيل البلديات في الهيئات القيادية للمؤسسات العمومية التي تتكفل بخدمات عمومية؛
- تعزيز المصالح الفنية غير الممركزة للدولة وخاصة مصالح وزارة التجهيز لتمكين هذه المصالح من الوفاء بمهامها في مساعدة البلديات الصغيرة لإعداد الملفات الفنية ورقابة الأشغال وإنجاز الأعمال المنفذة مباشرة من قبل البلديات.

المحور 2 : صلاحيات البلديات في مجال العمران والتنمية الاقتصادية المحلية

عرض الأسباب

إن النمو الحضري السريع جدا هو إحدى الميزات التي تطبع التحول الاجتماعي في موريتانيا خلال العقود الأخيرة. وهذا النمو السريع شمل البلديات الكبيرة والمتوسطة في غياب التخطيط الحضري ودون أن تكون البلديات قادرة على مواجهة حاجات السكان الحضريين. فمن المهم إذن أن تتجه الإصلاحات نحو تحكم البلديات في استعمال و تسيير مجالها الترابي وممتلكاتها بمزيد من التحكم في الاستغلال. ثم إن النمو الحضري والتقري ومتطلبات السكان أصبحت مصدرا للضغط، زيادة على تكاثر السكان في المراكز الحضرية مما ترتبت عليه مشاكل جديدة خارجة عن مسألة العمران والتخطيط الحضري.

فالبلدية مهما كانت وضعيتها، أصبحت معنية بمحاربة الفقر وبتحسين ظروف حياة السكان. والصلاحيات التقليدية للبلدية لم تعد تمكنها من الاستجابة لهذه المتطلبات.

الأهداف

- منح البلديات سلطة التسيير العقاري للمجال الترابي البلدي؛
- الشروع في تخطيط عمراني، خاصة في البلديات الكبيرة والمتوسطة؛
- توسيع صلاحيات البلدية لتشمل النشاطات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية على مستوى المجال الترابي البلدي؛
- ضمان التنسيق بين مختلف المتدخلين ومنح مزيد من المسؤولية للبلديات.

الإجراءات المقترحة

- منح مختلق التراخيص العقارية (رخصة البناء، رخصة الاحتلال،الإذن بالتقطيع إفادات التصنيف، التسويات العقارية...) التي يجب إعدادها من قبل البلدية وذلك بتعديل النصوص المعمول بها في مجال الترخيصات العقارية؛
- تعزيز بلديات عواصم الولايات، في مرحلة أولى، بمصالح فنية للعمران يكون من بين مهامها المشاركة في إعداد المخططات العمرانية والمصادقة على مخططات التقطيع ورخص البناء وضبط حدود المجال الترابي العمومي ورسم شبكة الطرق ورقابة الأشغال في المباني البلدية ودراسة عمليات إعداد المجال وتحضير الملفات الفنية الخاصة بالأشغال البلدية؛
- تزويد البلديات بوكلاء للتنمية وبفنيين قادرين على تصور وإنجاز مشاريع التنمية المحلية؛
- تبسيط إجراءات منح الرخص وتقصير الآجال بإلزامية الرد المبرر من قبل الإدارة في أجل محدد قانونيا؛
- إعداد مخطط مبسط للاستصلاح يسمح بتحديد مواقع التجهيزات ميدانيا، خاصة في بلديات عواصم الولايات وعواصم المقاطعات.

المحور 3 : اللامحورية (اللاتركيز)

عرض الأسباب

يعتبر على نطاق واسع أن عدم مركزة المصالح الفنية للدولة رديف لسياسة اللامركزية وبوجه خاص في البلدان ذات المساحة الشاسعة والتي ترغب في تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية والحد من الهجرة نحو المراكز الحضرية الكبيرة.

ومن أجل إنجاز مهامها وضمان الحد الأدنى من الخدمات العمومية الضرورية لتحسين إطار حياة السكان، تحتاج البلديات إلى دعم من المصالح غير الممركزة للدولة. ويتعلق الأمر بتعزيز مصالح الولاية التي تعتبر هيئة تتولى الدور الرئيسي في تنسيق ودفع التنمية في الولاية.

الأهداف

- ضمان حضور مصالح الدولة على المستوى الإقليمي وفي علاقة مباشرة مع التجمعات المحلية كما هي الحال لمصالح التجهيز؛
- تزويد المصالح غير الممركزة للدولة بالوسائل التي تمكنها من أداء مهمتها في دعم البلديات؛
- وضع إطار قانوني لاستخدام المصالح عير الممركزة للدولة من طرف البلديات.

الإجراءات المقترحة

- وضع إستراتيجية للامحورية (اللاتركيز) تحدد آليات ومراحل عملية اللامحورية وبالذات فيما يخص مصالح الدولة التي تتداخل صلاحياتها مع صلاحيات البلديات؛
- تعزيز مصالح الدولة على المستوى الجهوي بالمصادر البشرة والمعدات والوسائل المالية المتناسبة مع مهامها؛
- تعزيز المصالح الإدارية في الولايات بالمصادر البشرية وفي مجال التنظيم لتمكينها من أداء المهام المسندة لها؛
- تعزيز قدرات الولاية في مجال إقامة المنشآت واكتتاب أصحاب المؤهلات الملائمة في المجالات المرتبطة بتسيير المشاريع الجهوية ؛
- تعزيز قدرات الولايات على مستوى المصالح المعنية بالقضايا البلدية والتي تعنى بالمتابعة في مجال الوصاية المالية والإدارية ودعم البلديات؛
- تعزيز الوسائل الفنية والمالية على مستوى الولايات كمصالح وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية المكلفة بالتخطيط والمتابعة وإقامة العلاقات العملية مع البلديات؛
- تنظيم استخدام المصالح غير الممركزة للدولة من طرف البلديات بغية الرفع من الفعالية.

المحور 4 : المنظومة الجهوية

عرض الأسباب

يراد بالمنظومة الجهوية خلق مستوى جديد من التنظيم المحلي تمنح بمقتضاه للولاية صفة التجمع المحلي. وهذا الخيار، القابل للنقاش لأسباب مالية ولصعوبة تفعيل البلديات القائمة على أكمل وجه، له فوائد عديدة؛ ومن هذه الفوائد كون الولاية توفر إطارا ملائما لتنسيق الفضاءات في الوسط

الريفي؛ ثم إن حجم هذا الإطار هو الأمثل لتنفيذ السياسات التنموية ومحاربة الفقر بينما يعتبر الإطار البلدي ضيقا وصلاحيات البلدية مقتصرة على توفير خدمات مقربة من المواطن

الأهداف

- منح الولايات صفة التجمعات الإقليمية للوصول إلي تمثيل جديد للسكان على مستوى الولاية وبالذات عبر مجلس جهوي من المنتخبين؛
- خلق فضاء لقيادة وتنسيق مختلف السياسات التنموية تمثل فيه التجمعات المحلية بقدر كاف.

الإجراءات المقترحة

- تحديد الإطار القانوني للولاية كمجموعة إقليمية مع توضيح صلاحياتها وهيئاتها وطرق تعيين القائمين عليها ومواردها الخاصة وما توفره لها الدولة

المحور 5 : الوصاية

إن عملية اللامركزية تستدعي وصاية نشطة ومحفزة استباقية. فالمقترح إذن هو التوجه نحو تخفيف سلطة الوصاية وتعزيز صلاحيات ووضع العمد. وزيادة على مهمة الرقابة، فإن حالة تطور البلديات تجعل من الضروري تعزيز دور الوصاية في المساعدة وتقديم المشورة للبلديات ولذلك فإن المصالح المركزية والمصالح غير الممركزة يجب أن تتوفر على الوسائل والكفاءات المناسبة.

الأهداف

- تخفيف الوصاية بتأطير الرقابة القبلية والتوجه نحو رقابة قانونية؛
- تعزيز المصالح المركزية والمصالح غير الممركزة لدى الوصاية.

الإجراءات المقترحة

- القيام بجرد لكل أعمال الوصاية والنظر في إمكانية إلغائها أو استبدالها بالرقابة للقانونية؛
- تعزيز القدرات التكوينية لدى التجمعات الإقليمية؛
- وضع قاعدة معلومات بلدية توفر كل المعلومات الخاصة بالبلديات.

المحور 6: العمدة و المنتخب المحلي

عرض الأسباب

إن تعزيز اللامركزية يرتبط ارتباطا وثيقا بالرفع من وضع العمدة والمستشارين لأن لهم دورا هاما في تنفيذ واحترام الترتيبات الخاصة بالنصوص المتعلقة باللامركزية؛ فالعمدة وكيل للدولة لكنه مع ذلك وكيل في خدمة المجموعة. ولهذا الغرض من المفيد اتخاذ جملة من الإجراءات لتحسين وضعه حتى يتمكن من أداء مهمته الصعبة. فالمدونة الجديدة الخاصة بالتجمعات الإقليمية يجب أن تتضمن جملة من الإجراءات على المستوى القانوني والمادي.

الأهداف

- خلق إطار ملائم لوضع العمدة؛
- تشجيع وتعزيز اللامركزية.

الإجراءات المقترحة

- تثمين وظيفة المنتخب المحلي وعلى الخصوص منح العمدة المزايا المادية الضرورية لأداء مهمته على غرار المنتخبين الآخرين؛
- توسيع التغطية الطبية لتشمل المنتخبين المحليين؛
- إعادة صفة ضابط الشرطة القضائية للعمدة؛
- التسريع في اعتماد مدونة التجمعات الإقليمية.

المحور 7: البلديات

عرض الأسباب

إن النظام القانوني للبلديات موحد بالنسبة لمجموع البلديات بينما تختلف أوضاع هذه البلديات، والنقاش بشان اللامركزية قديم؛ هل نبقي على النظام الموحد المرضي والعادل من الناحية النظرية أو نكيف النظام حسب تصنيف البلديات؟ من المعلوم أن المشاكل المطروحة على المدن الكبيرة والمتوسطة ليست متشابهة مع ما تواجهه البلديات الريفية الصغيرة التي تفتقر للموارد وللكثافة السكانية. لكن النظام القانوني الحالي للبلديات يتلاءم أكثر مع حالة البلديات الحضرية منه مع حالة البلديات الريفية الصغيرة. فوضع نظام خاص بالبلديات الصغيرة سيسمح بمواءمة الإطار القانوني والمالي مع خصوصيات هذه الفئة من البلديات.

الأهداف

- ضمان ملاءمة أكبر للإطار القانوني والمالي مع واقع البلديات الريفية الصغيرة؛
- تحديد إجراءات داعمة لصالح البلديات الصغيرة.

الإجراءات المقترحة:

- تزويد البلديات الصغيرة بالحد الأدنى من العمال المؤهلين الضروريين للتسيير البلدي وخاصة مسيري التحصيل والنفقات. ويمكن أن تتكفل ميزانية الدولة أو الولاية بأجور هؤلاء العمال
- تنظيم نشاطات تكوينية محددة لصالح المنتخبين والعمال في البلديات الصغيرة وتعزيزها بمساعدات ظرفية في أماكن العمل
- مراعاة أوضاع البلديات الصغيرة عند توزيع الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة للبلديات عن طرق زيادة حصتها أو منحها اعتمادات خاصة بمشاريع استثمارية ذات أولوية.

المحور 8 : الإجراءات الإدارية والفنية لاستخدام الموارد المالية

عرض الأسباب

إن اللامركزية تترتب عليها مشاركة فعلية للبلديات في التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد المالية وتوسيع الصلاحيات ومراجعة حالة البرامج والمشاريع التنموية وذلك منن أجل توسيع مجال اللامركزية وتسهيل إجراءات الحصول على الموارد المالية. وهذا المطلب وجيه بالنظر إلى تحسن الموارد المالية وأهمية الاستثمارات الموجهة للتنمية البلدية والتنمية الاقتصادية.

الأهداف

- تمكين البلديات من الإسهام في استيعاب التمويلات الموجهة للتنمية المحلية وللامركزية؛
- تسريع وتسهيل استخدام الموارد المالية.

الإجراءات المقترحة:

- إدخال التعديلات الضرورية على قانون الصفقات العمومية لتسهيل استخدام الموارد المالية المبرمجة للتنمية من طرف البلديات وعلى الخصوص برفع عتبة صلاحيات اللجان الداخلية للمشتريات البلدية CIAC ومراجعة وضع الصفقات الخاصة بالبلديات

المحور 9 :التعاون بين البلديات

عرض الأسباب

إن التعاون بين البلديات يسمح لها بتنفيذ مشاريع مشتركة وإنشاء شبكات تعزز موقعها وطنيا ودوليا؛ لكن الواقع يظهر بعض التردد لدى البلديات في السير على طريق التعاون. ويبدو أن السبب الرئيسي في ذلك هو انعدام نماذج ناجحة وتواضع الخبرة وانعدام التحفيز المالي. وقد يكون من الضروري رسم معالم للعمل المشترك لانطلاق هذا النوع من التعاون وأن تخصص له المحفزات المالية من أجل تنفيذ مشاريع مشتركة تجد فيا كل بلدية مشاركة حظها من مزايا التعاون.

الأهداف:

- حث البلديات على تنفيذ مشاريع مشتركة؛
- وضع إطار قانوني ومالي مشجع للتعاون بين البلديات؛
- تشجيع التعاون الدولي في مجال اللامركزية.

الإجراءات المقترحة:

- التشريع لحق البلديات في التعاون فيما بينها ومع الجهات الدولية؛
- خلق محفزات مالية على شكل هبات في حالة تنفيذ مشاريع مشتركة بين البلديات؛
- تنفيذ مشاريع نموذجية في إطار التعاون بين البلديات كمثال يحتذى به في مجال جمع ومعالجة النفايات وحماية البيئة وإقامة المنشآت؛
- نشر إصدارات حول التعاون البلدي تبين مختلف المراحل التنظيمية والمالية والإعلامية الضرورية لإنجاز مشروع مشترك بين البلديات.

المحور 10 : دعم رابطة العمد الموريتانيين

عرض الاسباب

لقد صنفت رابطات المنتخبين كركائز للاستقلالية المحلية و للامركزية، إذ أنها تمكن التجمعات المحلية من تكوين مجموعات ضغط ومن التعبير الجيد عن الحاجات ومن حماية المصالح المحلية في وجه المتدخلين الآخرين العموميين والخصوصيين.

إن إنشاء رابطة وطنية للعمد ليس هدفا في ذاته بل هو وسيلة لبلوغ أهداف؛ وهذه الأهداف بالطبع جزء من الأهداف العامة للسياسة العمومية في مجال اللامركزية والديمقراطية المحلية والتنمية المحلية المستدامة؛ غير أن الرابطة يجب أن تتوفر لها الوسائل البشرية والمالية اللازمة لأداء مهمتها.

الأهداف:

- تمكين رابطة العمد الموريتانيين من لعب دورها كاملا والقيام بمهمتها في المساعدة والدعم لصالح البلديات وإسماع صوتها للحكومة وللمتدخلين الآخرين؛
- تزويد رابطة العمد الموريتانيين بالموارد البشرية والمالية الكفيلة لتمكينها من أداء مهامها فعليا

الإجراءات المقترحة:

- تعزيز الهياكل الدائمة للرابطة بعمال دائمين ومؤهلين وعلى دراية بالإشكاليات التي تطرحها عملية اللامركزية وبالمسائل المتعلقة بالتسيير البلدي، ولهم القدرة على تقديم المساعدة المباشرة أو بتفويض في مجالات محددة؛
- تعزيز الوسائل المالية للرابطة عن طريق مداخيل ثابتة من اشتراكات البلديات وربما في مرحلة لاحقة عن طريق مخصصات من الصندوق الجهوي للتنميةFRD ؛
- تشريع حق المشاركة للرابطة في اتخاذ القرارات وإعداد النصوص المتعلقة بالتجمعات المحلية؛
- تشجيع نشاطات الرابطة المتعلقة بتمثيل التجمعات المحلية أمام الدولة والمتدخلين الآخرين وكذا النشاطات الداعمة للتجمعات المحلية (الاتصال والإعلام والمساهمة في تكوين المنتخبين والعمال البلديين والمساعدة الإدارية والفنية للبلديات...)؛
- إعطاء الرابطة صفة جمعية ذات نفع عام؛
- العمل على إنشاء فريق برلماني لتعزيز اللامركزية والتجمعات المحلية.

2.1.2.تقرير ورشة التنمية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المحلية

مقدمة

لقد عبرت حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن إرادتها السياسية في أن تجعل من اللامركزية خيارا لا رجعة فيه، باعتمادها سنة 2010 لإعلان السياسة العامة حول اللامركزية والتنمية الهادفة إلى مواصلة وتعزيز مسلسل اللامركزية الذي أطلق منذ 1986 بغية تعزيز ممارسة الديمقراطية من جهة ودفع التنمية المحلية من جهة أخرى.

إن الإطار الاستراتيجي لمحارة الفقر المعتمد من قبل الحكومة للفترة 2013-2015 يعيد تركيز السياسات العمومية للبلد حول محاربة الفقر، عبر توجيهات إستراتيجية تهدف إلى : (i) تسريع وتيرة النمو واستقرار الإطار العام للاقتصاد، (ii) توسيع النمو ليشمل البيئات الاقتصادية للفقراء (iii)تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية، (iv) تحسين الحكامة وتعزيز القدرات، (v) تعزيز إدارة ومتابعة وتقييم وتنسيق الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر.

وشكل القانون التوجيهي رقم 050-2001 بتاريخ 19 يوليه 2001 حول مكافحة الفقر والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الخط الناظم للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة في أفق 2015؛ وترجم إلى خطط عمل متعددة السنين ومتدحرجة يشمل جيلها الأول والثاني، على التوالي الفترات 2006-2010 و2011-2015.

وينص القانون نفسه على جهوية الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عبر إعداد برامج جهوية لمحاربة الفقر على مستوى كل ولاية من ولايات البلد. ويتعلق الأمر بإعداد خطط عمل حسب المحاور الإستراتيجية والتوجيهات والأهداف المرسومة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في عموم الولايات.

إذن، من الواضح أنه، بالنظر إلى تأثير الفقر في موريتانيا، وبما أن الظاهرة متعددة الأبعاد، فإن مقاربة للتنمية المحلية تراعي المناخ العام، هي وحدها القادرة على الاستجابة بصفة فعالة لحاجة تحسين ظروف حياة السكان.

والواقع الملاحظ يظهر ضعف تأثير سياسات اللامركزية والتخطيط للتنمية المحلية على الرفاه العام للسكان وضرورة إعادة "التوجه الاقتصادي" للامركزية.

وبالفعل، ورغم التقدم الملحوظ على مستوى الإطار المؤسسي والقانوني والإداري للامركزية، ورغم وجود مختلف برامج التنمية بمبادرة من الدولة ومن الشركاء الفنيين والماليين، فإن تأثير اللامركزية على الاقتصاد المحلي ما زال ضعيفا.

إن الظهور الأخير لمفهوم التنمية الاقتصادية المحلية يبين أن التنمية المحلية لا تقتصر على التنمية في المجال السياسي والاجتماعي، بل تشمل كذلك البعد الاقتصادي.

ومن هذا المنظار فإن تعزيز الاقتصاد المحلي هو أيضا أولوية. إن فقر السكان المحليين عائد في الأساس إلى ضعف الاقتصاد على المستويين الجهوي والمحلي: ضعف الإنتاجية، قلة شبكات التسويق والصناعات التحويلية وانعدام الأقطاب التنموية، مما يساهم في عجز التنمية المحلية عن الاستجابة الفعالة للانشغالات الاقتصادية لدى الأهالي. وعليه، فإنه من الضروري الانتقال أكثر فأكثر من لامركزية ذات طابع مؤسسي إلى لامركزية اقتصادية في إطار محلي.

ومن هنا تبرز ضرورة تغيير الوجهة نحو اقتصاد شامل للجميع كإحدى الطرق المؤدية للتغيير على المستوى المحلي حيث تعتبر المكاسب الاقتصادية ضعيفة جدا بالمقارنة مع التقدم المسجل في المجالات القانونية والمؤسسية الذي لم يؤثر إلا قليلا وبصفة غير مباشرة في عملية الحد من الفقر.
ثم إن المقاربة، من حيث التنمية المستدامة، تنسجم تماما مع مبادئ اللامركزية وتشكل بالنسبة للبلديات مقاربة جديدة تسمح بتعبئة الفاعلين المحليين.

وبالنظر إلى ما سبق، ومن أجل تزويد اللامركزية بإطار لتخطيط التنمية يكون مشجعا لقيام إدارة مستقلة مقربة تمكن التجمعات المحلية من خلق قيمة مضافة حقيقية فيما يخص رفاه السكان وتثمين مواردهم الطبيعية والبشرية المحلية والتجديد لخلق أشكال جديدة من الثروة، تستجيب لحاجات وتطلعات المجتمع، يبدو لنا ضروريا، عبر محور أول، تحليل العوائق والرهانات والتحديات الخاصة بمسلسل التخطيط لتنمية محلية مستدامة والتطرق في محور ثان لآفاق تخطيط محلي يتماشى مع حاجات السكان المحليين.

عوائق ورهانات وتحديات التخطيط المحلي

العوائق

- تشتت السياسات العمومية واستراتيجيات دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني لا يسهل الربط الملائم مع مختلف المستويات الإقليمية ولا وضع برامج منسقة تراعي مقاربة شاملة للدعم من أجل توطيد مختلف القطاعات والشعب المصنفة ضمن الأولويات؛
- حقيقة بعض الاستراتيجيات الوطنية البعيدة جدا عن الواقع الميداني؛
- وجود فراغ بين التخطيط الجهوي والتخطيط البلدي؛ ففي الواقع لا يوجد تخطيط خاص على مستوى المقاطعة قد يسهل الصلة بين مستويي الحكامة المذكورين؛ وهذا الفراغ يحد كثيرا من

فرص وضع استراتيجيات مشتركة بين البلديات وإقامة تحالفات بينها على أساس المؤهلات الإنتاجية لكل بلدية وهويتها الثقافية؛

- ضعف قدرات البلديات من حيث التفكير وتوجيه التنمية الاقتصادية المحلية مع الوعي بشأن المؤهلات والفرص.

الرهانات والتحديات

إن رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية المحلية التي يمكن اعتبارها على الأمد الطويل تتلخص في الأمور الأساسية التالية:

- ضرورة تناسق السياسات العمومية الوطنية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية المحلية لأن الأغلبية الساحقة في الوقت الحالي تعمل في فضاءات مغلقة تابعة لقطاعات وزارية مختلفة أو لبرامج أو استراتيجيات خاصة؛
- إن إعطاء الصبغة الإقليمية للسياسات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية المحلية يعطي فرصة للحد من تشتت مختلف الاستراتيجيات مما يزيد من النتائج ومن تناسق الاستثمار على مختلف المستويات (الولاية، المقاطعة، البلدية)؛
- ضرورة التركيز على الإنتاج التقليدي على غرار أكثرية البرامج والشركاء الفنيين والماليين، مع التأكيد على البدء بتطوير استراتيجيات على الأمد المتوسط والطويل عن طريق تطوير نشاطات تزيد من تنوع الإنتاج والتحويل ورفع القيمة والتجديد في طرق التسويق والتنسيق بين القطاع العمومي والقطاع الخاص حول الشعب الواعدة الخ...

وبهذا المعنى يكون تنفيذ تنمية اقتصادية محلية تشمل الجميع يواجه عدة تحديات على طريق تحسين التخطيط واتخاذ قرارات منسقة تسمح بالاستفادة القصوى من الموارد الفنية والمالية المتاحة. وهناك عرض لبعض الرؤى لبلوغ هذا الهدف.

المنهجية المقترحة في مقاربة التخطيط المحلي

إن تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية سيتطلب إذن دعما واسعا من قبل مختلف الشركاء الفنيين والماليين الحاضرين في البلد، مع ضرورة تنسيق نشاطاتهم للرفع من فعاليتها ومن تحسين أثرها؛ وهنا سيكون لكل من وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة الداخلية واللامركزية دور محوري في:

- قيادة المسلسل عبر إطلاق عملية إعداد استراتيجيه وطنية للتنمية الاقتصادية المحلية عن طريق استخدام المقاربة الإقليمية كأساس لبناء منظومة منفتحة على إسهام الشركاء الفنين

والماليين المهتمين؛ وهذا سيمكن من إدماج عملية التنمية الاقتصادية المحلية في مجهود أوسع يجري إعداده من أجل التنسيق ومأسسة المنظومات الإقليمية للتنمية المحلية؛

- مواكبة مختلف القطاعات الوزارية والتنسيق بينها وبين البرامج ذات الصلة بالموضوع؛
- كسب انحياز مختلف الشركاء الفنيين والماليين.

وباختصار فإن الخطوط الأساسية التي يجب وضعها لمواجهة الضغوط والاستفادة من الفرص المتاحة في سياق التنمية المحلية في موريتانيا هي:

❖ **<u>الحكامة والتنظيم الإقليمي والتخطيط والسياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية وحدوائية العون</u>**.

- دعم التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية من أجل تنسيق أفضل مع الاستراتيجيات الوطنية وطبق أولويات البرامج الجهوية لمحاربة الفقر؛
- إنشاء منظومة لتنسيق التنمية الاقتصادية المحلية على المستوى الوطني وتسهيل ربط السياسات والاستراتيجيات الوطنية وتجسيدها على المستوى الإقليمي (مشاركة الوزارات المعنية وممثلي الولاة والحكام والعمد والفاعلين الاستراتيجيين من القطاع الخاص)؛
- إنشاء منظومة لتنسيق البرامج المتعلقة بالزراعة وتنمية الماشية؛
- دعم الإعداد والتحديد الواضح للإطار القانوني الخاص بالعلاقة بين البلديات وبتجديد ووضع منهجية عملية تسمح بمبادرات نموذجية ملموسة ورائدة؛
- التكوين على كل المستويات (الوطني والجهوي والمقاطعي والبلدي) لصالح الهيئات العمومية والخصوصية من أجل التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية وإنجاز أعمال منسقة؛
- دعم التفكير بشأن الاستصلاح الترابي الوطني.

❖ **<u>بنية الاقتصاد والأعمال والمؤهلات الإقليمية والتشغيل</u>**

- دعم التنوع على مستوى القاعدة الإنتاجية وتعزيز تنافسية النظام الإنتاجي؛
- دعم جمع المعومات والتحليل وتدعيم الشعب في القطاعات ذات المؤهلات الاجتماعية والاقتصادية العالية (صيد الأسماك والزراعة وتنمية الماشية ومشتقات هذه القطاعات إلخ ...) على المستوى الإقليمي
- التحسيس والتكوين من أجل نشر ثقافة الأعمال والتعاونيات؛
- دعم تحسين وإقامة البنى التحتية المساعدة في النمو؛
- دعم البحث التطبيقي لتنويع الإنتاج ورفع الإنتاجية؛

- دعم تعزيز وإنشاء الخدمات المالية كالقروض الصغيرة وأموال التداول والتناوب حسب حاجات الشعب المصنفة ضمن الأولويات؛
- مساعدة السكان المحتاجين لتسهيل دمجهم في الاقتصاد عن طريق برامج الدمج المهني.

التوصيات

إن التنمية الاقتصادية المحلية عملية تهدف في الأساس إلى تحسين ظروف حياة السكان مع ضمان الرعاية الكاملة لحقوق سكان كل إقليم، ولهذا فإنها تحفز لاقتصاد المحلي عن طرق الرفع من فرص العمل والاستقلالية وزيادة القدرات والموارد والفرص وكذلك من التنسيق بين مستويات الحكامة؛ ويترتب على ذلك:

- خلق هيئة إقليمية جهوية ذات صلاحيات واسعة تعني بالتخطيط و التنسيق و الرقابة على مختلف البرامج و الخطط على مستوي الولاية؛
- إنشاء لجان محلية و قروية مكلفة باقتراح وإنجاز و متابعة المشاريع على المستوى المحلي عبر مسلسل تشاركي وتوافقي
- التحديد الدقيق للمؤهلات الذاتية والفرص المتوفرة لكل إقليم؛
- التحديد الدقيق للفرص الخارجية. ويجدر هنا التذكير بأن التنمية الاقتصادية المحلية ليست عملية "مقصورة على المستوى المحلي" وقد يكون من المفيد تشجيع مبادرات قابلة للنجاح دون الربط بين المستويات (المحلي والجهوي والوطني والدولي)؛
- الترابط بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي مسهل لخلق قدرات وآليات إنتاجية للتعاون والتواصل مع بقية حلقات سلسلة القيم
- تحسين البنى التحتية للحكامة وتنمية القدرات البشرية والخدمات والمعطيات الإحصائية والاقتصادية والبحث العلمي التطبيقي والنظم الإبداعية (في العلوم والتكنولوجيا والإنسانيات) الخ...
- إدخال نظم تحفيزية لتشجيع وتعديد مكامن الإنتاج المحلي؛
- تعميم وتوسيع صيغ وعمليات الإشراك والإنصاف.

هده العمليات الهادفة للتحسين والتغيير تتم بالتدرج وتتوقف على إرادة وقدرة مختلف الفاعلين على التعاون فيما بينهم (الوزارات والولايات والمقاطعات والبلديات ومصالح الدولة غير الممركزة والجامعات

والشركاء الفنيين والماليين وجمعيات المنمين وموفرو الخدمات) الذين لكل منهم دور خاص يجب أن يلعبه.

وفي هذا السياق تتنزل التوصيات التي صاغها الفريق 2 :

1. تنظيم نشاطات تكوينية وتحسيسية لصالح المنتخبين والمسيرين المحليين حول الأهداف والمنهجية وإعداد خطة للتجاوب مع التغيرات المناخية؛
2. وضع دليل لتنفيذ أجندة 21 ودليل للخطة البيئية البلدية؛
3. نظرا إلى الصعوبة الناتجة عن تشطر البرامج والاستراتيجيات الوطنية الحائل دون التنسيق بينها على المستوى الوطني، علينا الاستفادة من الأولويات المحددة في كل برنامج لمحاربة الفقر في كل ولاية وكل بلدية لخلق فضاء للتنسيق متعدد المستويات لتنزيل كل برنامج وكل استراتيجيه بصفة مترابطة ومنسقة حسب الأولويات المحددة، مما سيسمح بإضفاء الصبغة الإقليمية على السياسات الوطنية وتقديم استجابة واقعية لحاجات السكان المحليين من قبل هذه البرامج والاستراتيجيات؛
4. إنشاء فرق عمل تعنى بالمواضيع كالتنمية الاقتصادية المحلية والمنظومات القطاعية (الصحة والتعليم والزراعة والشعب الأخرى المعتبرة أولويات على المستوى الوطني إلخ...) تسمح بإقامة روابط حقيقية بين البلديات والمقاطعات والولايات مما قد يوفر حلا ملائما لإضفاء الطابع الإقليمي على السياسات العمومية والتنسيق بين مختلف المتدخلين وتحديد الأولويات من حيث الزمن وإعداد خطة التمويل متعددة السنين للاستجابة لحاجات السكان مع مراعاة الحدود الزمنية والمالية؛
5. وفيما يخص تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية بوجه خاص،من المهم التركيز على الشعب طبق مقاربة تنمية سلاسل القيم للبدء في خلق مزيد من القيمة المضافة للإنتاج وتطوير نشاطات تحويلية توفر فرصا للتشغيل على الأمد الطويل}
6. من الأساسي أن ينسق الشركاء الفنيون والماليون عملهم أكثر فيما يخص التنمية الاقتصادية المحلية لتحسين مفعول المبادرات والاستفادة أكثر من التمويلات وتحاشي تفتيت الموجود بين مختلف المستويات الإقليمية.

3.1.2.تقرير ورشة الجباية والمالية المحلية

تعبئة الموارد

عرض الأسباب

من المسَلم به أن المسائل المالية هي في قلب عملية اللامركزية،فبدون القدرة و الاستقلال الماليين لا تسطيع التجمعات المحلية تحمل مسؤولياتها و تحقيق النتائج المرجوة من اللامركزية، فضعف مصادر معظم البلديات يمنعها من إنجاز البني التحتية أو المشاريع الكبرى التي من شأنها التمكين من تحقيق الأهداف التنموية المحلية كما يحد من قدرتها علي التدخل لصيانة البني التحتية الموجودة أو تمويل المشاريع الصغيرة. إن المصادر الممنوحة للتسيير لا ترقي لسد الحاجات بل تشكل عائقا في سبيل إنشاء إدارة بلدية ذات كفاءة و فعالية. كما أن تحصيل العائدات الجبائية يطرح مشكلة للبلديات و يحرمها من جزء هام من ميزانيتها للتسيير نظرا لغياب الشرطة البلدية و لصعوبات التنسيق مع المحصل البلدي و الإدارة المحلية. فيجب إذن دراسة و إنشاء آلية فعالة لتحصيل العائدات.

تصنف المصادر المالية إلى أربعة أنواع هي في الغالب:

- المصادر الخاصة المكونة في أغلبها من العائدات الجبائية و عائدات الخدمات (النقل المدرسي، جمع القمامات ، الإيجار)؛
- تحويلات الدولة المالية؛
- القروض؛
- عون الشركاء الأجانب.

تتكامل هذه المصادر المالية لذا يجب أن تسير في اتجاه التحسن الحالي فمن الضروري إنشاء آليات جديدة للقرض لإنعاش الاستثمار البلدي غير أن مثل تلك الآلية لا يمكن أن توجد دون قاعدة كافية من المصادر الجبائية تسمح بمواجهة المديونية. من جهة أخرى و نظرا للوعاء و لعدم تكافؤ التوزيع فلا يمكن للجباية وحدها أن تكفي، زيادة علي ضرورة طلب التزام مالي أكثر من الدولة لصالح المجموعات المحلية ، فهذه الأخيرة مضطرة للبحث في تطوير سياسات مبدعة و آليات خلاقة لتحديد و تثمين قدرات الاقتصاد المحلي الذي علي أساسه يمكن أن تؤسس جباية تنموية بهدف إنعاش النمو الاقتصادي لحوزتها الترابية علي أسس صلبة.

لقد قامت المجموعة 3 باستعراض الحلول البديلة التي على البلديات اعتمادها من أجل دعم قدراتها في التمويل.

و قد تمَّ اعتماد أربعة بدائل هي :

- تعبئة الموارد الخاصة للمجموعات المحلية علي أساس حقلها الجبائي و محاصيل خدماتها؛
- تعزيز دعم الدولة ذي الصلة بنقل الكفاءات؛
- الولوج للقرض لرفع مبالغ التمويل البلدي؛
- التعاون في مجال اللامركزية و الشراكة بين العمومي و الخصوصي.

الأهداف

- دعم قدرات البلديات لتمكينها من تحصيل موارد خاصة بها؛
- إنشاء علاقات مالية جديدة بين الدولة و البلديات لتمكينها من تحقيق استقلال مالي حقيقي و ممارسة فعلية تامة لصلاحياتها التي يمنحها القانون؛
- الوصول إلي جباية محلية ملائمة لحاجات و حقائق البلديات؛
- إنشاء آلية لتمويل المجموعات المحلية، خاصة من خلال الولوج للقرض.

المقترحات

- إنشاء وزارة خاصة باللامركزية من اجل إعطاء أهمية أكبر للامركزية المالية
- المصادقة على مدونة المجموعات المحلية،
- إنشاء لجنة للمالية المحلية تضم ممثلين عن الادارة العامة للمجموعات الترابية و رابطة اعمد الموريتانيين و إدارة المالية ، تكون مهمتها متابعة تقدم الإصلاحات المطلوبة و تبسيط الجباية المحلية و اقتراح إصلاحات من شأنها تعزيز استقلال المجموعات المحلية و تحملها المسؤولية و ستلزم هذه اللجنة بتقديم تقرير سنوي عن الماليات المحلية ،
- إنشاء مذكرة تفاهم بين الدولة و البلديات تضمن لهذه الأخيرة ربط المخصصات من التحويلات مع الأداء الاقتصادي للبلاد (تثبيت نسبة مائوية لا تقل عن 15% من ميزانية الدولة مع مراعاة المؤشرات الاقتصادية للنمو....)، تفاهم يحدد سلفا آلية مدمجة لتمويل المجموعات الترابية تأخذ في عين الاعتبار حاجاتها من التمويلات و من الاستثمارات، في نفس الوقت،
- إعداد سيناريوهات متدرجة بأرقام دقيقة (التقييم، دفتر لتكاليف التسيير و أشغال البناء، „ إلخ) لتحويل الكفاءات و المصادر بالمقابل لتجسيد التوجهات الحالية فيما يتعلق بالتحويل باسم صندوق التنمية الجهوية و تحسين معاييره في التوزيع و نمط التسيير،

- تعميم إنشاء مصالح للجباية و النفقات (مصلحة للدفع المسبق) تخفف من جمود مبدأ الفصل بين وظيفة الآمر بالصرف و وظيفة المحاسب و من مبدأ وحدة الصندوق و من ثم تنظيم تكوينات هادفة لصالحهم،و الاكتفاء بمداولة من المجلس البلدى لإنشاء سلفات الدفع المسبق
- مطالبة الادارة العامة للمجموعات الترابية بإعداد حسابات التسيير بحيث يظهر فيها الحساب الكلي و بالخصوص الحسابات 4 و 5 حتى يتسنى للبلديات إعداد وضعية خزينتها و معرفة حجم الباقي الذي ينبغي تحصيله أو دفعه ،
- وضع محاسبين عموميين مختصين في التسيير المالي تحت تصرف البلديات و كذلك تكوين مصالح الآمر بالصرف فيما يتعلق بتسيير الميزانية و التسيير المحاسبي حتى يحقوا حقوقهم و واجباتهم بموجب مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب و الحض علي اتباع سياسة للتكوين المالي للمنتخبين و منحهم تعويضات بحجم مسؤولياتهم، فالعمدة، بصفته آمرا بالصرف و المسؤول الأول عن التسيير البلدي و كونه كذلك أحد وكلاء الدولة ، يجب وضعه في ظروف تمكنه من أداء وظائفه كاملة بمنحه راتبا و وسيلة نقل علي حساب الدولة،ويجب دعم رابطة العمد الموريتانيين ، كهيئة للتنسيق بين العمد و الدولة و ذلك برصد مخصصات مالية معتبرة لصالحها.
- القيام بمراجعة لنظام الجباية ، تعتمد علي تبسيطه و تقاسم جديد للضرائب التي تجبي الدولة يضمن استفادة المجموعات المحلية منها في علاقة مباشرة مع الدائرة الترابية و البحث عن مصادر جديدة (التقنيات الجديدة، الصناعات الاستخراجية،تعويضات من الدولة في حالة الإعفاء من الرسوم، حصة منتظمة في المجموعات الترابيةفي حالة المشاريع الكبرى ذات الأثر علي البيئة، الاقتطاع القعاري و تقاسم فائض القيمة العقارية ...)
- دراسة إمكانية استحداث رسوم جديدة بغية الحصول علي مردود متدرج كرسم إضافي علي التيار الكهربي أو رسم علي الإنارة العمومية، يدفعه المستهلك مع فاتورة الكهرباء و تقوم شركة توزيع الكهرباء باعدة دفعه للبلديات،
- دراسة إمكانية تطوير اللجوء إلي أقساط الضرائب مقابل الخدمات، كالمساهمة في إنجاز الأشغال ذات النفع الجماعي، بالنسبة للمجاورين،
- توجيه الاستثمارات بشكل أولوي للبني التحتية ذات المردودية بالنسبة للبلديات، الأسواق البلدية و المسالخ و الملاعب ..إلخ،لضمان جباية إضافية،
- دعم الشراكة مع الإدارة الجبائية، نظرا للصعوبات التي تواجهها البلديات في تعبئة مصادر الجباية (غياب السلوك المدني، تغليب الاهتمام الانتخابي، عدم كفاية الوسائل لإعداد الوعاء الجبائي، من حيث التنقل و التحصيل، رغم الترتيبات و تسهيلات القانون العام للضرائب

لصالح البلديات .....)، كي نجد طرق تشجيع و تثمين للبلديات الأكثر نشاطا في مجال تعبئة الموارد و المردودية الجبائية ،

- دراسة إمكانية قيام الدولة بجباية الضرائب المصادق عليها فى الميزانية و دفع نسبة عشرين فى المائة منها مسبقا للبلديات
- وضع نظام جزائى، إذا اقتضي الأمر ذلك للتحصيل، علي غرار الشرطة البلدية ،
- الحرص علي حصول البلدية علي نصيبها من الغرامات المجباة علي حيزها الترابي،
- تعميم تحصيلالإدارة العامة للضرائب للضريبة علي المهنة التي تدفعها شركات الاتصال لمجموعة نواكشوط الحضرية علي البلديات الأخرى.
- المطالبة بدفع جزء من الرسوم التى تجبي سلطة تنظيم النقل على السيارات للبلديات.
- اعادة توزيع المصادر المتعلقة بالضرائب و الرسوم بين بلديات انواكشوط و المجموعة الحضرية حيث تعطى الأكثرية للبلديات (على سبيل المثال بالنسبة للطن المفرغ : 80٪ للبلديات ، 20٪ للهيئة الحضرية)
- مكافحة التفاوت الضريبي علي امتداد التراب الوطني باحترام مبادئ التضامن بين البلديات (بدءا بدفع مساهمات إجبارية في الصندوق البلدي المشترك للتضامن الذي ألغي ، في غياب أي عقوبة تتخذ ضد سلطة الوصاية)، توزيع أفقي و رأسي لموازنة التفاوت بين البلدات فيما يتعلق بالجباية،
- إكمال الدراسات حول إصلاح و إعداد طرق تحديد المبلغ الإجمالي للصندوق الجهوي للتنمية، عن طريق القانون (مع تفضيل الربط لصالح النمو المستمر و الآلي)،و تحديث معايير التوزيع بين البلديات
- (بتحديد أهداف و نسب كل معيار) و نمط تسيير الصندوق المخصص لتمويل المجموعات المحلية، إعادة النظر في التوزيع الحالي للصندوق الجهوي للتنمية بين التسيير و الاستثمار، بزيادة نصيب التسيير لتمكين البلديات من مواجهة أعباء الأجور ، خاصة واجبات الضمان الاجتماعي، فنصيب التسيير ينبغي تعزيزه بشكل كبير بالنسبة للبلديات التي تستفيد من مشاريع أو برامج مثلPNIDDLE أو VAINCRE
- دراسة إمكانية إنشاء هيئة قرض محلي ذات صلة بصندوق الإيداع و التنمية أو وكالة لتمويل الاستثمارات في المجموعات الترابية، علي الأقل التفكير في آلية أكثر ملاءمة لتمويل التجهيزات الكبرى التي لها أثر إيجابي حقيقي علي التنمية المحلية (بدل تشجيع تفتيت الاستثمار البلدي في مشاريع صغيرة جدا أو إجبار البلديات علي الادخار لسنوات عدة، بالتالي العدول مؤقتا عن استثماراتها و عن عائداتها التجارية المحتملة، ينبغي تصور إنشاء نظام للدفع المسبق للمبالغ و

لو جزئيا من قبل صندوق الاستثمار، علي سبيل المثال، حسب معايير يتم تحديدها فيما يتعلق بالمصلحة الجماعية و الأولويات القطاعية المعدة بالتنسيق الوثيق مع مختلف الوزارات ...إلخ

- تحديد و تثمين القدرات الاقتصادية المحلية،
- عقلنة الموارد بواسطة التعاون في مجال اللامركزية،
- اللجوء للشراكة بين العمومي و الخصوصي أو صيغ مماثلة من تفويض الخدمة العمومية
- اجبار الشركات و المشاريع. العمومية و الخصوصية العاملة على الحيّز الترابى للبلدية على تخصيص نسبة من ميزانيتها للعمل الاجتماعي المحلى (التعليم ، الصحة، الماء، النظافة)
- دفع المتأخرات من الصندوق الجهوى للتنمية لسنة 2013
- مراجعة النصوص المنشئة للجنة الصفقات المحلية من اجل تسهيل الإجراءات و الأخذ بعين الاعتبار حقائق البلديات
- رفع سقف صلاحيات اللجان المحلية للصفقات من اجل استخدام أفضل لمواردها المالية.
- توسيع برنامج PNIDDLE ليشمل جميع البلديات من اجل ضمان حصول كل بلدية على دعم من احد المشاريع الوطنية و الأجنبية،
- إعطاء صلاحيات إضافية للبلديات فى المجال العقارى من اجل تمكينها من إنجاز البنى التحتية التى تحتاجها لتنميتها،

دعم القدرات في مجال التحكم في الأشغال البلدية

عرض الأسباب

الهدف الأول لعرض الأسباب هو تمكين البلديات من تقديم الخدمات الأساسية للسكان المحليين الواقعين ضمن دائرة اختصاص البلديات تلك و من أجل ذلك لزم دعم القدرات في مجال التحكم في الأشغال البلدية نظرا لضعف المصادر البشرية،سواء من الناحية الكمية أو الكيفية . ذلك أن مستقبل اللامركزية مرتبط إلي حد كبير بنوعية الأشخاص الذين تتوفر عليهم البلدية، من منتخبين و مسيرين،لذا من الضروري اعتبار اكتتاب و تكوين الأشخاص بالعدد و النوعية اللازمين مكونا أساسيا لا محيص عنه من عملية اللامركزية.، فالبلديات الموريتانية تتسم بنقص حاد في الطاقم الإداري و الفني الذي يتوفر علي المواصفات المناسبة و رغم الكلفة المعتبرة لذلك فينبغي إعطاؤه الأولوية في مختلف مراحل تعزيز المصادر البشرية.

أخيرا ينبغي أيضا أن تتأسس عملية التحكم في العمل البلدي علي أساس مبادئ استصلاح منسق و متشاور عليه

تعزيز المصادر البشرية البلدية

الأهداف

- التوفر علي طاقم ذي كفاءة في التحكم في العمل البلدي علي جميع مستوياته؛
- دعم القدرات الإدارية و الفنية في البلديات؛
- إنشاء نظام للتكوين المتخصص و لتحسين الخبرة لصالح المنتخبين و الوكلاء في البلديات؛
- التوصل لنظام قانوني للأشخاص.

المقترحات

- القيام بتقييم مالي لحاجات البلديات من الأشخاص و التكوين ثم من المصادر المالية (إعداد الحاجات، بصفة تبين الكلفة و الوظائف،حسب طبيعة و فئة البلديات....)،
- إعداد مخطط للاكتتاب و متابعة أسلاك التكوين التي هي قيد التنفيذ، مع التركيز علي النواحي العملية المرتبطة بتحسين الأداء المهني(إبرام و متابعة تنفيذ الصفقات العمومية، الكفاءات الفنية فيما يتعلق بالهندسة المدنية من أجل مراقبة الورشات و استلام التجهيزات ...)،
- دعم وظائف التأطير بتعميم وظيفة الأمين العام و هي حاسمة،لضمان نوعية و نظامية التسيير البلدي،
- دعم جاذبية الوظيفة في البلديات (زيادة تعويض الدرجة القاسية، منح امتيازات، تعويضات للمسؤولة..)، مع تصور إمكانية خلق وظيفة عمومية ترابية، علي المدى المتوسط،
- إنشاء بنية دائمة لتكوين المنتخبين و الأطر البلديين، يمكن أن تكون في مرحلة أولى خلية لدي الادارة العامة للمجموعات الترابية تكلف بتحديد حاجات التكوين و تنفيذ برامجه الهادفة،
- إمكانية خلق تعاضدية، في حدود دنيا، للمصادر بين البلديات أو تعبئة الخدمات الفنية مع توزيع الصلاحيات دون أن ننسى استخلاص الدروس من مراكز المصادر PERICLESو من التجارب المماثلة(مع أنها تشكل مقاربة ممتازة فيما يتعلق بدعم البلديات و قد توقف عملها لانعدام تمويل قار)،
- إشراك المجموعات الترابية ابتداء في إعداد و تنفيذ برامج دعم اللامركزية و التنمية المحلية. تمكين المجموعات الترابية المستفيدة من تغيير سير البرامج في حالة سوء الأداء أو الغياب الحقيقي للملاءمة ثم إعادة النظر في مقاربات "المشروع"أو "البرنامج"بغية التوجه نحو مقاربة مندمجة في المجموعات الترابية ،

- الحرص علي متابعة المكتسبات من التكوين و إيجاد وسائل لمكافحة "تسرب الأدمغة"المكونة بتكاليف باهظة (توقيع التزام بالخدمة بعد التكوين....).
- دعم القدرات في مجال الاستصلاح الترابي

الأهداف

- تحسين القدرات في مجال برمجة التجهيزات ،
- دعم مشاركة المواطن في اتخاذ القرار المتعلق باختيار و تشغيل التجهيزات البلدية،
- محاربة عدم التنسيق في البرمجة و إنجاز التجهيزات علي الحوزة الترابية للبلدية.

المقترحات

- تعميم إنشاء لجان للتشاور بين المواطنين و إعداد خطط للتنمية البلدية،
- تطوير آليات المساعدة في اتخاذ القرار (نظام للمعلومات الجغرافية...) بالشراكة مع إدارة الاستصلاح الترابي، القطاعات الوزارية و مصالحها المختصة، المكتب الوطني للإحصاء،
- دمج مفاهيم الأثر الاجتماعي و البيئي في كل مشروع،
- الاستلهام من تجربة "ART GOLD " و تحسيس الأطراف المتدخلة في التنمية المحلية(المصالح الفنية المختصة، المنظمات غير الحكومية ...) حول ضرورة تنسيق أكبر و هو ما يعني السعي لخلق وسيط بين الدولة و البلدية هو المنطقة،التي تمكن عقلنة مصالحها المختصة نظرا لوضعها الجغرافي ثم الاستفادة منها للتغلب علي النقص الفني لدى البلديات.

2.الملحقات : 2 .الخطابات

1.2.2.خطاب فخامة رئيس الجمهورية

السيد رئيس مجلس الشيوخ

السيد رئيس الجمعية الوطنية

السيد زعيم مؤسسة المعارضة الديموقراطية

السادة الوزراء

السادة رؤساء البعثات الديبلوماسية وممثلو المنظمات الدولية

السيد رئيس رابطة العمد الموريتانيين

السادة والسيدات العمد، أيها السادة والسيدات،

يطيب لي ان اشرف معكم اليوم على افتتاح أشغال الدورة السادسة لمؤتمر العمد الموريتانيين الذي ينعقد تحت شعار" اللامركزية في خدمة التنمية المستدامة."

فاللامركزية تشكل رافعة أساسية للتنمية المحلية. ومن هذا المنطلق تبنت الحكومة سنة 2010 إعلان السياسة العامة حول اللامركزية والتنمية المحلية. وفي نفس السياق وخلال رئاسة بلدنا للاتحاد الافريقي تمت المصادقة على "الميثاق الافريقي حول قيم ومبادئ اللامركزية والحكامة والتنمية المحلية في قمة رؤساء الاتحاد الافريقي المنعقدة في مالابو سنة 2014.

أيها السادة والسيدات،

لقد تم منذ سنة 2009 تنفيذ العديد من البرامج المعتبرة لدعم التجمعات المحلية من خلال مضاعفة التحويلات المالية لصالح البلديات في اطار الصندوق الجهوي الذي بلغ غلافه السنوي ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون أوقية. كما تساهم الدولة بنسبة 52% في مشروع طموح يبلغ تمويله ثلاثين مليار أوقية بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مخصص بالكامل لدعم اللامركزية والتنمية المحلية.

أيها السادة والسيدات،

لقد مكنتنا الزيارات الميدانية التي قمنا بها مؤخرا للولايات الداخلية من الاطلاع عن كثب على أحوال المواطنين والوقوف على العديد من الإنجازات في مجال القطاعات الحيوية والبنى التحتية والخدمية .

وهي إنجازات نأمل ان تمكنكم من القيام بمهامكم على أحسن وجه، فتجعلكم قادرين على تقديم خدمات متميزة للمواطنين .

فالحكومة بذلت خلال السنوات الست الأخيرة جهودا كبيرة في مجال توفير الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وصحة وتعليم ، كما انشأت مشاريع هيكلية في مجال الطرق والزراعة على عموم التراب الوطني .

وتهدف هذه الجهود إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان بصفة مباشرة وإلى خلق مناخ ملائم للامركزية والتنمية المحلية. وأدعوكم أيها العمد إلى مضاعفة الجهود من أجل الرفع من مستوى الخدمات لصالح المواطنين ترسيخا لقيم العدالة الاجتماعية والمساواة في ظل الأمن والاستقرار الذي تنعم به البلاد.

أيها السادة والسيدات،

في الختام انتهز هذه الفرصة لأقدم خالص شكري لكم، ومن خلالكم لمواطني بلدياتكم، التي شملتها زياراتنا الميدانية الأخيرة، على حفاوة الاستقبال المعبر عن اهتمامهم بالشأن العام، كما أؤكد لكم دعمنا الكامل لترسيخ اللامركزية والتنمية المحلية، وستدرس الحكومة بعناية ما ينبثق عن هذا المؤتمر من توصيات، وأعلن على بركة الله افتتاح أشغال الدورة السادسة لمؤتمركم، متمنيا لأعمالكم التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله."

2.2.2.خطاب الافتتاح لرئيس رابطة العمد الموريتانيين

صاحب الفخامة، رئيس الجمهورية

أصحاب المعالي، السادة الوزراء

السادة رؤساء البعثات الدبلوماسية، وممثلي المنظمات الدولية

السادة الولاة

زملائي وزميلاتي العمد

أيها الحضور الكريم

باسمكم جميعا –يسعدني- أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز معبرا عن شكرنا الخالص على توليه رعاية مؤتمرنا العام، الذي تنطلق أشغاله في هذه اللحظات، معلنين بذلك انطلاق مسيرة جديدة لرابطتنا ، آملين لها أن تكون أداة فاعلة في مجال التنمية المحلية، إسهاما في مسيرة النهضة الشاملة طبقا لطموحات فخامة رئيس الجمهورية لبناء دولة عصرية ومتقدمة.

فخامة الرئيس:

إن العناية التي تولونها لرابطة العمد، والتي برهنتم عليها من خلال رعايتكم اليوم لهذا المؤتمر، لدليل واضح على ان تعزيز اللامركزية أصبح خيارا لا رجعة فيه.

كما أن جملة النصائح والإرشادات التي ما فتئتم تقدمونها خلال اللقاءات السابقة شكلت في مجملها خارطة طريق، جعلتنا نسعى من خلال هذا المؤتمر، إلى تدارس أهم القضايا المطروحة، من أجل إسهام المجموعات المحلية إلى جانب السلطة التنفيذية، متمثلة في حكومة معالي الوزير الأول، السيد يحي ولد حدمين، سعيا إلى تحقيق النهضة الشاملة للبلد، التي تؤسسون لها.

تلك النهضة التي توفرت لها الظروف الملائمة بفضل جهودكم الرامية إلى:

- توفير جو عام من الأمن والاستقرار ،
- ضمان كافة الحريات العامة وتعزيز العملية الديمقراطية،
- ترقية حقوق الإنسان وتعزيز اللحمة الاجتماعية

فخامة الرئيس:

إن رابطة العمد الموريتانيين تسعى –من بين أهداف أخرى- إلى تحقيق ما يلي:

- خلق فضاء لتبادل التجارب وترقية التضامن البلدي من أجل تآزر أحسن، للمجموعات المحلية؛
- العمل على تعزيز اللامركزية والإسهام في الإصلاحات التي تجريها السلطات العمومية بهذا الصدد، بدعم من الشركاء الفنيين والماليين ؛
- تنظيم منتديات عامة بهدف استغلال المقدّرات الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات الترابية وفرص الاستثمار التي تتوفر عليها؛
- حفز التعاون اللامركزي، وخاصة عن طريق توسيع دائرة الشراكة والتوأمة فيما بين المجموعات الترابية الموريتانية ونظيراتها الأجنبية؛
- القيام بانشطة مضادة لتلك الحملات الكاذبة ضد البلد في التظاهرات الدولية.

أيها المؤتمرون:

إنكم ستقدمون خلال نقاشاتكم الدائرة في هذا المؤتمر، جملة من التوصيات الواقعية، والتي ستكون بدون شك محل عناية رفيعة من لدن فخامة رئيس الجمهورية.

وقبل أن أختم كلمتي هذه لا يسعني إلا أن أقدم تشكراتي الخالصة لشركائنا الذين أسهموا بشكل جاد في إنجاح هذا المؤتمر وأخص بالذكر وزارة الداخلية واللامركزية وشركائنا في التنمية، متمنيا التوفيق والنجاح لأعمالنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3.2.2.خطاب الاختتام لرئيس رابطة العمد الموريتانيين

السيد وزير الداخلية واللامركزية

السادة الولاة

زملائي وزميلاتي العمد

أيها الحضور الكريم:

ها نحن نشرف اليوم على اختتام أعمال المؤتمر السادس لرابطة العمد الموريتانيين، المنعقد تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، بقصر المؤتمرات مابين 15و17 يونيو 2015، وكان تحت شعار اللامركزية في خدمة التنمية المستدامة،

أيها المؤتمِرون:

لقد عكفتم خلال ثلاثة أيام من العمل الجاد والتفكير المعمق على دراسة مواضيع جوهرية تتعلق بأداء ومهام العمد والبلديات،

ولقد تم هذا العمل رغم صعوبته في جو تطبعه روح الأريحية والإنفتاح، ويرجع الفضل في ذلك لكم جميعا، عمدا وشخصيات مرجعية ومشاركين.

إن النتائج والتوصيات التي توصلتم إليها، تبرهن على مدى حرصكم على التحلى بمستوى عال من الفاعلية والتطور والتجديد، تلك الصفات التي دعى إليها فخامة رئيس الجمهورية في خطابه القيم بمناسبة افتتاح أعمال هذا المؤتمر.

ونعبر هنا عن تشكراتنا الخالصة لما أسداه لنا فخامة رئيس الجمهورية من توجيهات وإرشادات قيمة، ساهمت -بلاشك - في إنارة الطريق لكم كمشاركين أثناء نقاشاتكم.

السيد الوزير:

إن حضوركم فعاليات اختتام هذا المؤتمر تعبر عن مستوى تفاعل الحكومة الموريتانية مع قضايا اللامركزية والتي ستكون لاشك محل عنايتها.

ويسعدني أن أقدم –باسمكم جميعا- تشكراتنا الخالصة للجهات الرسمية ولشركائنا في التنمية على إسهامهم الجاد في إنجاح هذا المؤتمر.

كما أعبر لكم لكم –أيها المؤتمرون- باسم المكتب التنفيذي عن تشكراتنا الخالصة ونأمل أن نظل عند حسن ظنكم، راجيا لكم عودة ميمونة إلى بلدياتكم ومتمنيا أن يكون مؤتمرنا هذا منعطفا في تاريخ الرابطة . وأشكركم،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

4.2.2. خطاب الافتتاح لمعالي وزير الداخلية واللامركزية

فخامة رئيس الجمهورية

السيد رئيس مجلس الشيوخ

السيد رئيس الجمعية الوطنية

السيد زعيم مؤسسة المعارضة الديمقراطية

السادة الوزراء

السيد رئيس رابطة العمد الموريتانيين

أصحاب السعادة السفراء و ممثلو الهيآت الدولية

السادة الولاة

السادة المنتخبون

أيها السيدات والسادة

باديءَ ذي بَدْءٍ أرحب بكم أيها العُمد كافةً وأهنئهم على كسبِكم ثقةَ الناخبين في الدوائر التي تمثلونها و هو كما تعلمون تشريف بقدرما هو تكليف تتحملون بموجبه مسؤوليةً جسيمة تُجاهَ الوطن و الضمير.
إنها مسؤوليةٌ كبيرة بحق تُبرمون بموجبها عقدا يُلزمكم فضيلةَ الإضطلاع بهمَّ المواطنين، و لكنه يَرقى بكم كذلك إلى فضاء رحبٍ متجرّدٍ تُفوَّضون فيه باسم الوصاية صلاحياتٍ واسعةً تخولكم حقَّ الإشتراك مع الحكومة في معركة التنمية الوطنية الشاملة تنفيذا للبرنامج الطموح لقائد مسيرة التشييد و البناء فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد بن عبد العزيز.
و إنكم لتتبينون جليّا أيها السادةو السيدات العُمد مدى جَسَامة هذه المسؤولية و عِظَمِ تلك الثقة في قسَمات و ملامح سياسة اللامركزية و التنمية المحلية الصادرة عن الحكومة بتاريخ 22 ابريل 2010 و التي يتبوأُ فيه تعزيز اللامركزية وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية مكانةَ الصدارة .
إنها سياسة منسجمة و متكاملة و شاملة تعبر بصدق عن طموحاتكم و تلبي رغباتكم لما تَضْمَنُهُ من تحقيق المصالح العامة للوطن و المصالح الخاصة للمجموعات المحلية التي تمثلونها وهي ترتكز على محاور أساسية من بينها :

- ترسيخ اللامركزية من خلال تعزيز الإصلاحات المؤسسية والقانونية بما في ذلك إعداد مدونة للجماعات المحلية؛
- وضع إستراتيجية وطنية لتكوين الفاعلين في مجال اللامركزية لتعزيز دور المصادر البشرية ؛
- تعزيز التأطير الفني المباش للبلديات و دعم وسائل عملها؛
- تطوير البنى التحتية والخدمات العمومية المحلية في إطار برنامج وطني للتنمية المحلية.

وانطلاقا من هذا الإطار العام ، باشرت الحكومة تنفيذَ هذه السياسة بإحكام ، فقامت المصالح المختصة بإنجاز بعض الدراسات التمهيدية الهامة وبتنفيذ بعض الإصلاحات الضرورية المفيدة منها:

- دراسة تتعلق بآلية تمويل الجماعات الإقليمية في سنة 2011؛
- إعداد إستراتيجية وطنية للامركزية والتنمية المحلية في سنة 2013؛
- إعداد إستراتيجية وطنية لتكوين الفاعلين في مجال اللامركزية في سنة 2012؛
- إعداد مخطط شامل لتكوين الفاعلين في مجال اللامركزية للحقبة الزمانية الواقعة ما بين 2012 و 2015
- دراسة شاملة حول المالية المحلية ؛
- مشروع مدونة الجماعات الإقليمية.

و سعيا إلى سدِّ النقص الحاصل في كفاءة العنصر البشري اشتركت الوزارة مع التعاون الألماني في وضع برنامج جادٍّ لتكوين الفاعلين في مجال اللامركزية شمل جميع المواضيع ذات الصلة بتسيير الجماعات الإقليمية.و بلغت حصيلة هذا البرنامج حتى الآن تكوين 3159 فاعلا في مجال اللامركزية من بينهم 913 من المنتخبين و 139 موظفا للدولة منتدبين للعمل في البلديت و 82 ناشطا من المجتمع المدني .

وانسجاما مع مبدأِ الترشيد من أجل البناء و التشييد الذى أصبح منهاجا مُتَّبَعا في السياسة و الحكم ، عَمَدَتْ الحكومة منذ سنة 2011 إلى إدخال إصلاحاتٍ جذرية لآليات العمل في الصندوق الجهوي للتنمية فكان لهذا الإصلاح المشهود نتيجة إيجابية مُضاعَفةٌ آذنتْ بزيادة المخصصات المالية للبلديات ، و بتوجيهها الوجهةَ الصحيحةَ و بتسييرها التسييرَ الأمثلَ.

و سعيا من القطاع إلى دعم و تعزيز قُدُراتِ التسيير لدى المنتَخبين ، فقد زوَّدهمْ بالعديد من الدَعامات القانونية و أدوات التسيير الفنية المُعَدَّةِ بإتقان من قبل خبراء استشاريين بارزين من ذوي التجربة و الإختصاص.

و من شأن هذه الوسائل الضر و رية لضمان شرعية القرارات المتخذة و سلامة الإجراآت المتبعة أن أن تُبَصِّر هؤلاء المسؤولين بما يضمن لهم حُسنَ تدبير الشؤون المحلية في البلديات .

و من أهم هذه الوسائل التي جرى تعميمها على المجموعات المحلية ما يلي:

- دليل التسيير البلدي؛
- مجموع النصوص المنظمة للجماعات الإقليمية ومجموعة نواكشوط الحضرية؛
- دليل مراقبة الشرعية،
- دليل العمدة،
- دليل إعداد الميزانية،

- دليل الجباية المحلية،
- دليل إعداد الحساب الإداري،
- دليل التحكم في الأشغال البلدية.

هذا و إن الوزارة و سلطاتِها الإداريةَ المُفوَّضةَ إليها الوصايةُ لتلتزم كعادتها بمواكبتكم أيها السادة و السيدات العمد، في مسيرتكم التنموية المظفرة إن شاء الله كناصح لكم و شريكٍ دائم في عملية البناء الوطني.

فخامةَ رئيسِ الجمهورية،

إن كلَّ هذه الإصلاحاتِ المتعاقبةِ الرامية إلى ضبط تسيير الشؤون المحلية و تجسيد إصلاح اللامركزية في البلاد، لا تزال الوصايةُ تراقبها بعين بَصيرة و تواكبها بجملة من الأدوات و البرامج المعلوماتية الحديثة التي تَضمن تطوير قياس أداء البلديات لتحسين كفاءاتها في مجال التسيير والسهر على تنفيذ السياسات العامة للدولة تعزيزا للشفافية وتقريبا للخدمات الأساسية من المواطن.

و في ذات السياق تم ابتكار نظام معلوماتي أطلقنا عليه اسمَ "البلدي" يساعد الآمرين بالصرف في مهمة تنفيذ الميزانيات .و قد وُضِعَتْ نسخٌ تجريبية من هذا البرنامج على مستوى المديرية العامة للجماعات الإقليمية وبعض البلديات.

و على ذات المنهاج، فقد أتبعنا مبادرتَنا تلك بمبادرة مماثِلةٍ لا تقلُّ عنها شأنا و تشترك معها في ذات الأهداف الرامية إلى جعل الإجراأت الخاصة بالمال البلدي العام سهلةَ التسييرِ مُمْتنِعَةَ التزوير!

و يتعلق الأمر ببرنامج معلومتي وُسِمَ باسْم " الخازن" تم تصميمُه ليضمن شفافية المحاسبة البلدية وحسنَ تسيير الأملاك العامة.

و يُمَكِّنُ استخدام هذا النظام على مستوى المحصلين البلديين والخزينة العامة من متابعة مراحل تنفيذ الميزانية على مَدار السنة المالية.

و نظرا للقواسم المشتركة بين البرنامجين ، يعكف الفنيون حاليا على الربط بين النظامين لضمان الإنسجام بينهما و تأمين التمايز بين المعلومات داخل قاعدة البيانات الخاصة بكل منهما .

فخامةَ الرئيسِ ،

إنَ وزارة الداخلية واللامركزية ستواصل طبقا لتوجيهاتكم السامية،تنفيذ برنامجكم الهادف إلى تعزيز المكتسبات التي تحققت في مجال دعم اللامركزية و تطوير التنمية المحلية و ذلك عبر المشاريع التالية:

- تعزيز المنظومة القانونية للجماعات المحلية بالمصادقة على مدونة الجماعات الإقليمية ؛
- تعزيز دور الجماعات الإقليمية في التشغيل والتخطيط على المستوى المحلي وتحسين الظروف المعيشية للسكان؛
- تعزيز الحكم المحلي من خلال إنشاء مرصد خاص باللامركزية يتوفر على قاعدة بيانات واسعة ذات مصداقية.

فخامةَ الرئيسِ ،

ذلك جزءٌ يسيرٌ مما تحقق في عهدكم الميمون، و ليس سوى حلقة من سلسلة الإنجازات الهامة التي شملت شتى مجالات الحياة مثل تعزيز الديمقراطية، و ضبط الحالة المدنية، وترسيخ الحريات الفردية و الجماعية و تقريب الإدارة من المواطنين. إلى غير ذلك ممَّا يَجْدُر ذِكرهُ و لا يُحصَرُ قدرهُ.

و ما كان لكل هذا أن يتحقق لولا ما اكتنف إنجازَهُ من أمنٍ مُشَاعٍ ، شجَّعَ الشركاءَ على الإستثمارْ و أحيى في المواطن روحَ الإنتاج و الإبتكار.

اسمحوا لي فخامة الرئيس أن أتوجه بالشكر إلى شركائنا في التنمية كافة و أخص بالذكر كلاً من ممثلية الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوربي والتعاون الألماني والوكالة الفرنسية للتنمية على الدعم الذي ما فتؤوا يقدمونه لبلادنا في مختلف المجالات و على وجه الخصوص في مجال تكريس اللامركزية وتعزيز التنمية المحلية.

و في الختام، فإنني أذكركم أيها السادة العمد،بأنكم بما تتمتَّعون به من مسؤولية محلية متميزة في هذا المنعطفِ الخاص من مسار البلاد ، فقد مُنحتمْ فُرصةً تاريخية لا تُعوَّضُ من أجل الإسهام في تكريس المنهج الجديد في الحكامة و التسيير الذي رسمه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز و قوامُه النزاهة و العمل البنَّاءِ و حسن التدبير، و الشفافية في التسيير ، و الرفق بالمُواطن في كافة المَوَاطِنْ.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.

5.2.2. خطاب الاختتام لمعالي وزير الداخلية واللامركزية

السادة الوزراء
السيد رئيس رابطة العمد الموريتانيين
السادة ممثلوا الهيآت الدولية
السادة الولاة
السادة المنتخبون
أيها السيدات والسادة

يطيب لي أن اختتم معكم اليوم المؤتمر السادس للعمد الموريتانيين الذي انعقد تحت شعار " اللامركزية في خدمة التنمية المستدامة" حيث أهنئكم على النتائج التي تحققت عبر أشغال الورشات التي تمت في جو من الجدية والصراحة.

لقد أكد رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز في خطاب الافتتاح أن اللامركزية تشكل رافعة أساسية للتنمية المحلية؛ ومن هذا المنطلق- يقول السيد الرئيس- تبنت الحكومة سنة 2010 إعلان السياسة العامة حول اللامركزية والتنمية المحلية وتم تنفيذ العديد من البرامج المعتبرة لدعم التجمعات المحلية من خلال مضاعفة التحويلات المالية بغية إطلاعها بالمهام المنوطة بها.

كما أكد سيادته أن الحكومة ستدرس بعناية ما ينبثق عن هذا المؤتمر من توصيات بما يساهم في الرفع من المستوى المعيشي للسكان بصفة مباشرة وخلق مناخ ملائم للامركزية والتنمية المحلية.

أيها السيدات والسادة

ستواصل وزارة الداخلية واللامركزية مساعيها لتعزيز المكتسبات التي تحققت في مجال اللامركزية والتنمية المحلية عبر تعزيز المنظومة القانونية للجماعات المحلية وتعزيز دورها في التشغيل والتخطيط على المستوى المحلي وتحسين الظروف المعيشية للسكان ودعم وتعزيز قدرات المنتخبين والوكلاء و تعزيز الحكم المحلي من خلال إنشاء مرصد خاص باللامركزية يتوفر على قاعدة بيانات شاملة وذات مصداقية.
وفي الختام أعلن على بركة الله اختتام المؤتمر السادس للعمد الموريتانيين

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3. ملتمس تأييد

إننا نحن المشاركين في المؤتمر السادس لرابطة العمد الموريتانيين، المنعقد بقصر المؤتمرات بانواكشوط ما بين 15 و17 يونيو 2015:

- نظرا لما تكتسيه سياسة اللامركزية –في عصرنا الحاضر- من أهمية جوهرية ومكانة محورية، في أي مسار تنموي يراد له النجاح.،
- ونظرا لإرادتنا كعمد –بمختلف مشاربنا الفكرية وتوجهاتنا السياسية- في الإطلاع بدورنا للمساهمة كل من موقعه، في عملية البناء المتواصلة للنهوض بالوطن عموما وساكنته جمعاء، نحو مزيد من الرقي والازدهار، متمسكين في ذلك بقيم الشفافية والحكم الرشيد،

نظرا لكل ذلك، فإننا:

أولا- نعبر عن وافر شكرنا وامتناننا وتقديرنا لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز على تشريفه لنا برعايته لأعمال هذا المؤتمر، معبرا من خلال ذلك عن رؤيته الشاملة في اختيار لا رجعة فيه لنهج اللامركزية كوسيلة ناجعة في مسار التنمية المستدامة والشمولية.

ثانيا- نعلق كل آمالنا على أن تكون توصياتنا الناجمة عن أعمال هذا المؤتمر محل عناية رفيعة من طرف فخامته، وموضع تجسيد من طرف الحكومة.

وأخيرا فإننا نبارك اختتام أعمال مؤتمرنا اليوم مستقبلين شهر رمضان المبارك، مستلهمين ما يحمله من قيم روحية سمحاء، تسمو بالنفس وتدفعها نحو مزيد من الصفاء والثبات على روح المحبة والتسامح والعطاء، شاكرين المولى عز وجل على جو الأمن واستتباب السكينة والاستقرار.

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والسداد،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.